العراقي للتجارة يوقّع إعتماداً مع شركات عالمية لتحسين واقع الكهرباء في العراق

الهيمص لـ (الزمان) : إنجازات المصرف تضاهي حركة البنوك العالمية

توسّع شركات الصيرفة يسبب مشكلات كبيرة للقطاع المالي

فيصل الهيمص رئيس المصرف العراقي للتجارة

بغداد – قصي منذر

كشف المصرف العراقي للتجارة عن قرب اطلاق محفظة استثمارية بالدولار واخرى مجزئة مرتبطة بسندات العراق الخارجية التي حققت ارباحا غير المتوقعة ، مشيرا الى ان ما تحقق خلال المدة الماضية من انجازات تضاهي حركة البنوك العالمية ، عادا التوسع بشركات الصيرفة خطأ فادح ويعوق اجراءات المتابعة ويسبب مشكلات في القطاع المالي . وقال رئيس المصرف فيصل الهيمص في حوار مع (الزمان) امس ان (المصرف بصدد اطلاق محفظتين احداهما استثمارية بالدولار والاخرى مجزئة مرتبطة بالسندات الخارجية التي اطلقها العراق وحققت ارباحا فاقت جميع التوقعات و اسهمت بأعادة العراق الى وضعه الطبيعي بين اشقائه العرب)، مشيرا الى ان (العمل الدؤوب والجهود المتكاملة من قبل موظفي المصرف وحرصهم على تقديم الافضل هو سر تقدم ونجاحات المصرف وحصوله على تصنيف جيد بين المصارف الدولية)، ورأى الهيمص ان (الدور الريادي الذي وصل اليه المصرف دفع البنوك الدولية والاقليمية الى تقديم تسهيلات وسقوف ائتمانية انعكست على الوزارات والدوائر الحكومية) ، وتابع ان (المصرف حاز على الكثير من الجوائز ومن مؤسسات دولية رصينة نظرا للجهود التي يقوم بها والانجازات المتحققة خلال مدة قصيرة)، مؤكدا ان (علاقة المصرف بالبنك المركزي وطيدة واحترام متبادل شبيهه بتعاملات المصارف الاخرى مع بنوكها المركزية). فيما يلي نص الحوار .

□ الى من تعزو تطور المصرف وهل انعكست تجربتك على ذلك؟

– ان (التطور الكبير الذي شهده المصرف جاء نتيجة جهود متكاملة من الموظفين حيث عملنا كخلية نحل في تطوير الواقع والوصول الى درجة مرموقة بين المصارف الدولية ولاسيما ان العمل المثمر يأتي من جهود وتعاون كبيرين بين الاخرين لان في بعض الاحيان قد لا يكون رأي شخص واحد على صواب ، لذا يجب على الانسان التعلم والاستفادة من تجارب الاخرين لكسب ما هو جديد)، واضاف ان (عدد موظفي المصرف يبلغ نحو الف و 300 موظف ولديه 25فرعا ومكتبا تمثيليا في ابو ظبي وقريبا افتتاح فرع في السعودية لا يختصر جميع ذلك بشخص المدير فقط وانما يقوم الموظفين على تعليم زملائهم من التجارب الماضية للاستفادة من ذلك لتطوير واقع العمل وزيادة الانتاج والكفاءة خدمة للمواطن)، واوضح الهيمص ان (بعض الاسهامات جاءت من بيئة العمل التي كنت امارسها في المصارف الاخرى سواء كانت في خارج العراق او داخله ، ولكن تجربتي بمصارف البلاد علمتني الكثير واكتسبت خبرة عالية في العمل المصرفي دفعني ذلك الى نقل شيء جديد من مصرف اخر يعمل في نفس البيئة والاستفادة من السلبيات وتحويلها الى تجربة ايجابية).

هل استطاع المصرف تضيق الهوة مع المصارف العالمية وابرز تلك الممارسات ؟

ان (المصرف يمتلك مؤهلات وطاقات هائلة وفي مجالات مختلفة سواء كانت مالية او تقنية او موارد بشرية ولكنها تحتاج الى ان تنطلق وتكون لها فرصة حيث عملت على ابراز الامكانيات واعطاء فرصة للعاملين من اجل تقديم المزيد والموظف الذي لا يمتلك تلك الامكانيات يزج في دورات تطويرية وفي حال عدم استجابته يقوم مدير المصرف العمل بمبدأ الثواب والعقاب لانه لايمكن منح مكافأت ونتوقع حدوث انتاج كون الموظف وعند وقوعه بخطأ ما يحتاج الى التقويم وهذا دور المدير بأخذ اجراء بعيدا عن المحسوبية ودرجة القرابة)، مؤكدا ان (المصرف لا يميز بين موظف واخر والشخص الذي يمتلك طاقة وقابلية للعمل تتحاح له الفرصة كاملة مع مراعاة المحافظة على قواعد السلوك الوظيفي وهذا ما نركز عليه من خلال توجيه الموظفين بالتعامل والتحلي بالاخلاق اما الموظف غير المتجاوب مع تلك التوجيهات ولديه بعض التصرفات المسيئة ننذره لتحسين وضعه في العمل). □ لماذا يعتمد المصرف على نظام العقود بدلا من التوظيف ؟

– (نعتمد هذا النظام لسهولة اتخاذ القرار لكن ابعاد اي موظف عن مصدر رزقه قرار غير سهل لكن يكون سهلا عندما يحرم الموظف نفسه من هذا المصدر وتصرفه بسوء تجاه المصرف على افتراض قام بعمل غير النزيه وبالتالي تتخذ اجراءات بحقه لحماية المصرف).

□ ما هي حدود التعامل بين المصرف والبنك المركزي

– ان (البنك المركزي هو الجهة الرقابية والمشرفة وكذلك المرخصة لجميع المصارف سواء كانت حكومية او اهلية من خلال تعليمات يصدرها وفقا لمتطلبات العمل وتلتزم البنوك بهذا الشيء وفقا للقانون ، وبنفس الوقت يعقد وبشكل دوري لقاء مع محافظ البنك ومدراء المصارف الحكومية والاهلية ويتم تبادل الاراء في كيفية تطوير اداء العمل المصرفي ومن ثم تصدر بعض التعليمات بعد حلقات نقاشية مستمرة)، مشيرا الى ان (العلاقة بين المصرف والبنك علاقة وطيدة واحترام متبادل شبيهه بالدول الاخرى وعلاقة المصارف مع البنوك المركزية)، وبشأن علاقة المصرف بالمصارف الاخرى قال الهيمص ان (المصرف يعتمد سياسة واحدة بدعم اي بنك داخل العراق وخصوصا بعد التوسع من خلال افتتاح فرع في السعودية الذي سيقوم بدور البنوك المراسلة للمصارف العراقية وهذا يعد اضافة جديدة لاعمال المصرف وتقديم الاعمال للمصارف المحلية).

□ مدى تطور العلاقة مع المصارف العالمية ؟

– ان (علاقتنا بالمصارف العربية والدولية وطيدة منذ تأسيس المصرف وتطورت خلال العامين الماضيين من ناحية ثقة تلك المصارف برصانة العمل بالاضافة الى قاعدة رأس المال وامكانياته التي نتج عنها حيث قدمت مصارف عربية ودولية تسهيلات وسقوفا ائتمانية انعكست على الوزارات والدوائر الحكومية بحيث يتم التعاقد واستيراد بعض الامور شبيهة بطريقة الاجل).

□ ما فائدة المنتجات المصرفية التي يطلقها المصرف وهل يعد مصطلحا جديدا ؟

– ان (هناك دائرة كاملة مختصة بتطوير وادارة المنتجات بقسم صيرفة التجزئة يعملون على تطوير فكرة لمنتج معين بالتعاون مع الاقسام الاخرى واستحصال موافقة ادارة المصرف كذلك موافقة البنك لاصدار هذا المنتج)، لافتا الى ان (هذه الالية تستخدم للتركيز على تطوير المنتجات ولاسيما ما يميز بنك عن اخر هو منتجاته وتنعكس الفائدة على المتعامل مع المصرف ولاسيما كل منتج يكون له مفهوم جديد)، وتابع الهيمص ان (المصرف اطلق الكثير من المنتجات وهي ، فرصة ، تساهل ، سيارتي وجمار ، وجار العمل على اصدار منتج جمانة وبعدها اطلاق محفظة استثمارية بالدولار وتطرح لاول مرة دخل البلاد ونتوقع اقبالا كبيرا من الداخل او من الدول الاقليمية ولاسيما في السعودية والامارات المتواجدة فيها فروعنا)، مبينا ان (هذا القسم اشبه بمصنع لما يقوم به من دور كبير في التعاون مع الاخرين لتصميم منتج معين والعمل على تسويقه للمواطن من خلال شروط معينة)، واضاف ان (تلك المنتجات تسهم بأعادة ثقة المواطن بالمصارف وكذلك تحافظ على الاموال من السرقة او حدوث الحرائق وتضمن للمواطن حقوقه في حال تعرض المصرف للسرقة ولاسيما ان اعادة الثقة تتمثل بأطلاق منتجات تصب بمصلحة المصرف والمواطن وباشراف رقابي كما انها توفر سيولة للمصارف التي تعد خارج نطاق الدورة الاقتصادية للقيام بدورها في تمويل التجار والمشاريع وكذلك دوائر الدولة)، مشيرا الى (وجود هكذا منتجات في دولا اخرى ويشارك فيها الكثير من المواطنين حيث عمل المصرف على نقل تلك التجارب وتطويرها لاتاحة المجال امام المواطنين للمشاركة فيها داخل البلاد من اجل تحقيق منفعة متبادلة لكلا الطرفين).

□ ما اهمية اصدار السندات الخارجية وفائدتها على الاقتصاد؟

– (كان لاصدار السندات الخارجية انعكاسا كبيرا على الاقتصاد فاق جميع التوقعات حيث بلغت رغبة الاكتتاب فيها سبعة مرات للمبلغ المطلوب واستطاعنا الحصول على سبع مليارات وهذا الشيء يعد ممتازا بالنسبة للعراق ونجاحا كبيرا في استقطاب المبلغ الراغب فيه وبعائد مجز بالنسبة للمستثمر وليس باهظ للعراق والتي سعرت بنحو 6.75 بالمئة مقاربة للامارات والسعودية كما انها اعطت للعراق وضعه الطبيعي)، مؤكدا (قرب اطلاق محفظة استثمارية مربوطة بسندات العراق ويتم بيعها كجملة الى التجزئة والافراد نظرا لكثرة الاستفسارات من قبل اشخاص وشركات يمتلكون قدرات مالية والراغبة بشراء تلك السندات التي يتراوح عمرها اكثر من 5سنوات وتتداول بالاسواق المالية حاليا).

□ اجراءات المصرف في مكافحة غسيل الاموال ؟

– (لا اعتقد ان يسمح اي مصرف لنفسه بأن يكون واجهة لعملية غسيل الاموال في ظل الاجراءات الرقابية المفروضة من قبل الجهات الاشرافية سواء محلية او خارجية والتي كشفت جهودها واجراءاتها ومراقبتها للمصارف المحلية والعالمية كما ان جميع المصارف لا تسمح بالتعامل مع اي مصرف متهم بذلك حتى وان كانت الرغبة في عمل هذا الشيء ، فالبنوك المراسلة في الدول الاخرى ومن خلال عمليات التدقيق لو كشفت شيئا مماثلا لذلك تقوم بتوقيف التعاملات).

□ ابرز القيود التي تعوق عمل الصرف في التوسع؟

– ان (للمصرف حرية واسعة ودعم من مجلس اداراته وكذلك من رئاسة الوزراء لتطوير العمل من خلال السيولة المتوفرة لتطوير عملياتنا سواء كانت داخليا او خارجيا وكان لنا لقاء في دبي لتوقيع اتفاقية تمويل لمصلحة وزارة الكهرباء المستفيد منها شركة جنرال الكتريك والتي كانت بين المصرف وبنك المشرق)، مضيفا (عرض علينا خلال توقيع العقد في دبي شراء بنك في الامارات لانهم يدركون اهمية المصرف وحجمه بين المصارف الدولية من خلال عمله الشفاف مع المتعاملين).

□ ما ضرر التوسع في عمل الصيرفة ؟

– (ليس من الجيد ان يكون هناك توسعا في شركات الصيرفة ولاسيما ان السعودية والامارات عملا على تقليص تلك الصيرفات الى ثلاثة او اربعة شركات لصعوبة امتثالها لاجراءات البنوك المركزية التي تتبعها المصارف في الحد من غسيل الاموال والتي تعد تلك الشركات من ابرز الاسباب لترويج هذه العمليات وايضا تمويل الارهاب في بعض الحالات ولاسيما ان كثرتها تسبب مشكلات في القطاع المالي).

□ هل مع مطالبات الغاء مزاد العملة ؟

– ان (مزاد العملة مسيطر عليه من قبل البنك واصبح اداة لاستقرار سعر الصرف بالدينار والدولار وعبر الارقام المعلنة ولاسيما ان توفير الدولار بمثل الحاجة الطبيعية لاستيراد الدولة واعتقد جهود البنك قطفت ثمارها في تحقيق الاهداف المنشودة فيما يخص ذلك الموضوع).

□ رغبة المصرف في المساهمة بمشاريع الاسكان وكم يبلغ راس ماله ؟

– ان (توجهاتنا تنسجم مع الحكومة العراقية حيث عملنا مع مصرفي الرافدين والرشيد بدعم المواطنين لشراء شقق سكنية في مجمع بسماية الاستثماري وهناك طلبات كثيرة في دعم هذا المشروع الكبير لكن تركيزنا يختص بالتجارة الخارجية للبلاد سواء قطاع عام او خاص ولا نريد الابتعاد عن هذا الموضوع كون استغلال الاموال مغاير للهدف الاساسي في ظل اعتماد الدولة على المصرف فيما يخص عمليات الاستيراد)، واوضح الهيمص ان (رأس مال المصرف يبلغ من قيمة المدفوعات و الاحتياطات 3 مليارات و مئة مليون دولار وهو كافي لتغطية عملياته المختلفة).

□ ماذا قدم المصرف في مجال الانساني ومساعدة المحتاجين ؟

– ان (جميع ما قدمه المصرف في جهود اغاثة النازحين ومساعدة المحتاجين والفقراء لا يمثل شيء نظرا للحالات الموجودة على ارض الواقع والتي بحاجة الى مد يد العون وتستحق وقوف جميع المؤسسات في دعم عوائل الشهداء و ضحايا الارهاب الذين مازالوا على قيد الحياة وفقدوا اطرافا من اجسادهم)، موضحا ان (المصرف يحاول تقديم بعض الامور وفق حاجته و تعرض علينا بعض الحالات نقوم بدراستها على مستوى فردي او جماعي حيث ارسلنا حالتين لتلقي العلاج في المانيا دون وساطة وكذلك تفاعلن مع موضوع الشهداء المغدورين في كركوك وصرف مكافاة مالية لاسرهم وسجلنا اولادهم بما يسمح به قانون العمل بالاضافة الى توظيف عشرة من هؤلاء في فروع المصرف).

وتابع ان (اي حالة تعرض على المصرف نقوم بدراستها ومدى مصداقيتها لان هناك بعض ضعاف النفوس لاستغلال المصرف).

واشار الى ان (هناك مبادرات قام بها المصرف في زيارة مخيمات النازحين وتوزيع المساعدات بينهم وقبل تغيير الادارة ساهم المصرف بتوزيع عجلات الاسعاف)، وبشأن افتتاح فرع للمصرف في الموصل (نسعى الى افتتاح فرع للمصرف في الموصل بالقرب من بناية البنك وجار العمل على هذا الموضوع بعد الانتهاء من اجراءات شراء العقار).

□ اول خطوة تتخذها عندما تكون وزيرا للمالية ؟

– (كنت اعمل في بنك المشرق وحياتي مستقرة خارج البلاد لاعوام عدة حيث دعوت ذلك المصرف للعمل في السوق العراقية بعد تغيير النظام في عام 2003 وابتدأنا اجراءات فتح الفرع وحصلنا على الموافقة لكن لم يفتح بسبب الحرب الطائفية التي حدثت في العراق).

مؤكدا (افتخر بهويتي العراقية و لا ادعي غير شيء رغم امتلاكي جواز اخر واعمل بجد من اجل بلدي لا تعنيني المناصب ولا افكر سوى بمصلحة الجميع وكيفية خلق بيئة تساعد اجيالنا المقبلة على الاستفادة من ذلك).

وتطرق الهيمص الى ان (صرف مكافاة نهاية الخدمة يضاهي بأهمية موضوع التعليم والصحة لسبب بسيط وهو ان الناس اعطت عمرها للعراق بغض النظر عن النظام السايسي ولاسيما ان الاهتمام بشريحة المتقاعدين وعوائل الشهداء يعطي مثال الحكم الرشيد للاجيال المقبلة).

□ إطلاق محفظة إستثمارية بالدولار وتحقيق أرباح غير متوقعة من السندات

□ المصرف بادر إلى زيارة مخيمات النازحين لتوزيع المساعدات بينهم

□ نحرص على إعادة ثقة المواطن بالمصارف من خلال منتجات جديدة

□ إستفدنا من التجارب الماضية في تطوير العمل

الهيمص يتوسط رئيس تحرير (الزمان) والمحرر

درع اتفاقية الاعتماد بين العراقي للتجارة وبنك المشرق لتمويل وزارة الكهرباء

ابيض اسود

بيضة الفساد ودجاجة الحكومة

توصف معادلة السؤال (الدجاجة من البيضة ام البيضة من الدجاجة) بمضمون الجدل البيزنطي العقيم، لكن مرجعية النجف الاشرف في خطبتها التحذيرية الجمعة الماضية قد فكت طلاسم مفاسد المحاصصة في العراق بعنوان واضح قائم على شفافية السياسات الحكومية لتمكين الأجهزة الرقابية من الإعلان عن نتائج تقاريرها، وان ينهض بها رئيس وزراء قوي يتحمل المسؤولية عن أي فشل في حكومته، فتكون الإجابة على السؤال المركزي لمعادلة (الفساد = سياسات حكومية + تشريعات برلمانية + سلطة قضائية متواطئة).

هذا التفكيك لمعادلة مفاسد المحاصصة، والتحذير الأخير الذي اوضحته المرجعية للقوى السياسية، والنصح للشعب بالتظاهر وتطوير اعتراضه اذا ما فشلت الحكومة المقبلة في مسار التصحيح المفترض، يجعل من الممكن طرح عدة نقاط عسى ان تكون محط اهتمام مرجعية النجف الاشرف ومن يهتم بمدركات الفساد في العراق الجديد ابرزها:

أولا : لا تقوم مكافحة الفساد على زج من يتركب جريمة فساد بموجب القوانين النافذة بل منع القيام به وفقا لسياسات حكومية تراقب من قبل الشعب في السلطات الدستورية (برلمان + قضاء) وأيضا من منظمات المجتمع المدني ، لكن واقع العملية السياسية في عراق ما بعد 15 عاما على التغيير انتهت الى وجود سلطات حزبية وغياب الدولة ، وربما يصح القول ان محاكمة الفاسدين تتطلب إحالة الصف الأول وربما الثاني والثالث من المتصدين للسلطة في الأحزاب العراقية للادعاء العام لإثبات عدم فسادهم ، وهذا العمل تواجهه الأجهزة الرقابية في الإفصاح والشفافية التي طالبت بها المرجعية الدينية ، لان ذلك يعني مواجهة مافيات مسلحة وربما علينا التذكير بجريمة تفجير مقر هيأة النزاهة في بغداد عام 2011 على سبيل المثال لا الحصر . ثانيا : أي حديث عن مدركات الفساد ، يقارن بين نموذجين طرحت من قبل السيدة كندة حتر ، المسؤول الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة الشفافية الدولية خلال زيارتها الأخيرة للعراق ، الأول يتمثل في نموذج طلب موظف في مطار بغداد الدولي دفع الفي دينار او دولارين منها دون ان يدرج هذا المبلغ في وصل القبض المتضمن قيمة فيزه دخولها الأراضي العراقية ، الثاني عندما استقالت وزيرة في دولة إسكندنافية فقط لكونها استخدمت ((مضطرة)) كارت تعبئة الوقود الحكومي لسيارتها الشخصية بقية 25 يورو ، فتمت محاسبتها من قبل منظمات المجتمع المدني وبالتالي قدمت استقالتها !!

ما يفهم من هذين النموذجين، ان مدركات الفساد الدولية، ليست اتهاما للعراق بجرائم الفساد، بل كونه لا يقوم بما يتوجب عليه لمنعه ومكافحته، وهذا يتطلب دليلا للنزاهة المجتمعية وبرامج تطبيقية، لاسيما وان أي من يدعو لمثل هذه الأمور عليه ان يبدأ بنفسه. وهنا تسكن العبرات ، أي من الأحزاب ومحللوها الشطار الصاخبين في مختلف القنوات بانهم واحزابهم ضد مفاسد المحاصصة، يمكن له ان يدرج وفقا لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية التي تطبقها هيأة النزاهة بموجب قانونها النافذ ، الكشف الصحيح عن ذمته المالية، عدم الوقوع في تضارب المصالح بين الوظيفة العامة والمصالح الحزبية ، شفافية العقود الحكومية ، والاهم شفافية تطبيق الموازنة العامة بالإعلان الشهري عن مصروفات كل وزارة حسب الموازنة التشغيلية والاستثمارية وقياس نتائج ذلك سنويا وفق تقارير ديوان الرقابة المالية ، بما بعد خطبة المرجعية يبدو ان الأقلام رفعت وجفت الصحف . ثالثا : أي حديث عن حكومة تواجه مفاسد المحاصصة ، لا تحتاج الى قوانين تجرم الفساد بل تحتاج الى قوانين تمنعه وتكافحه في السياسات العامة للدولة ككل ، وحسب علمي هناك 7 مشاريع لقوانين على الادراج العالية لمجلس النواب وأيضا هناك اكثر من 17 تعديلا لقوانين او تعليمات حكومية نافذة لهذا الغرض ، وهذا يحتاج الى ان توضع نصائح المرجعية الدينية وتحذيراتها الختامية امام البرلمان المقبل لإعداد اعلان دستوري صريح يلغي ((مفاسد المحاصصة)) ويأتي بسياسات عامة صريحة بشفافية تطبيق الموازنة العامة ويلغي امتيازات تلك المفاسد .... هل ستقبل الأحزاب العراقية بذلك؟؟ ام انها تنتظر تصعيد خطاب المرجعية وتطور ردود فعل المتظاهرين .. ان موعدهم الصبح .... أليس الصبح بقريب.

مازن صاحب

لندن

من يملك الإعلام العالمي هو من يقتل البشر

أتيت في صباح أحد الأيام بعامل أفريقي لينظف لي سطح بيتي (اتضح لي فيما بعد إنه أستاذ مساعد في الجامعة بالعاصمة الكونغولية " كينشاسا) أكمل شغله معي وفي طريق عودتي به إلى جزيرة دوران "سيدي يونس" قعدنا نتحدث فقال لي :

– بلادي الكونغو كانت ولازالت مستعمرة بلجيكية في وسط إفريقيا ، وتمتلك هبات السماء من غابات وذهب وماس ومعادن وثروات تدخل في كل شيء من شاشات هاتفك المحمول إلى أسلاك الطائرات في القوات الجوية التي تضرب الآن في بلادكم «

-ثم سألني إن كنت أعرف أن تسعة ملايين إنسان قتلوا في بلاده في الأربعين سنة الأخيرة، وحين أجبته بالنفي، قال :

– مَن يملك الإعلام العالمي هو مَن يقتل البشر هناك ولهذا لن تسمع ..!!

– سألته عن دور بلجيكا في بلاده ..

فقال لي : ليست هناك دولة واحدة تسيطر على الكونغو ...

العالم كله يسيطر علينا ، وكلٌ حسب إمكانياته ، أمريكا بالطبع لها حصة الأسد لأنها دولة عظمى ...

كذلك فرنسا وبريطانيا والصين وبلجيكا كلهم يستثمروا في موتنا ، لأنه لم يعد لدينا حكومة مركزية ...

– لن يأتي إلينا دعاة السلام ولا حقوق الإنسان رغم إغتصاب نصف مليون إمرأة «

-الرجل الذي تغتصب زوجته لن يستطيع أن ينظر في وجهها خجلاً من عدم قدرته على حمايتها وهي لن تنظر إليه خجلاً من وعدها له بالوفاء

ثم استطرد قائلاً: صدقني إنهم لا يغتصبون النساء بسبب رغبة جنسية بل لأن الإغتصاب أفضل سلاح لإحداث شرخ بين الأهل ، والوسيلة الأنجع للتشتت الأسري ..

– سألته : عمّا جاء به إلى ليبيا ..؟

فقال: ميليشياتهم اغتصبوا زوجتي أمامي ، ثم قتلوا أبي وبعدها رموا أطفالي في بئر مزرعتي وربطوني عند حافة هذا البئر لأيام حتى يجبروني على سماع صراخهم وأنا أحاول أن أطمئنهم ولكنهم سكتوا عن الحياة واحداً تلو الآخر ، كم تمنيت أن أستمر في سماع هذا الصراخ لسنوات حتى يأتي مَن يُنقذهم ، ولكن كلهم سكتوا ..!!

– سكتُ أنا أيضاً ، فقال:

– حين يكون هناك عدد كبير من المليشيات والشركات والدول والسياسيين الذين يريدون حصة منك ومن أرضك وثروة بلادك (كما يحدث في بلادكم الآن) لن تستطيع أبداً أن تبقى دولة واحدة بقانون واحد ومؤسسات قضائية واحدة ، لأن الدولة الواحدة ستبرم عقوداً مع دول أو شركات أخرى ، تتنازل فيها عن جزء من ثروتها لقاء حمايتها وحماية أمنها !!

– هناك مئات الجهات التي تريد بعض الذهب أو الماس من الكونغو وكل واحدة منها تملك عصابة وميليشيا ..

– نحن الذين نُحدث الكابوس المُعتم في بلادنا التي تشبه الجنة ..!!

– ودعته وشكرته بعد أن أوصلته ..

– عاد للجلوس مع رفاقه في انتظار لقمة عيش جديدة مع زبون آخر ..!!

فكرت ببلادنا وكيف أنها تتشظى وتتشرذم ، لأن كل جهة تريد حصة من ثرواتها ، ولأن مَن يصنع المال في مكان ما ، يصنع معه تشرّد ودمار وجمود ومشاكل مستقبليّة في مكان آخر ...!!

– تذكرت شيئاً كنت أفكر به منذ أسابيع .. تذكرت كيف إننا انقسمنا إلى أجزاء ...

– جزء يتصور أن الخلاص لن يتحقق إلا بالإلتزام المطلق بالدين كمّا يفهمه هو ..!!

– وجزء آخر يتصور إن المشاكل التي نعاني منها لن تنتهي إن لم نقضي على الدين ، أو نفصله عن الدولة ..!!

– ضحكت في وسط أمنية ذلك الإنسان الكونغولي الجميل بأن يسمع صراخ أطفاله من جديد .. !!

– ضحكت لأنني عرفت كم نحن ضحايا .. ضحايا وحمقى ..!!

– هذا العامل الإفريقي جعلني أُعيد ترتيب مفاهيم حياتي الوطنية والفكرية والعقائدية وأنا أقول :

«هذا مايحدث في بلدي – فهل لأهل بلدي أن يعوا ذلك ؟

لا رحم الله من يضحي ببلده ووطنه وعرضه لأجل حفنة مال أو جاه أو منصب»

اكاديمي ليبي

طرابلس